اقتصاد

السودان يدرس تغيير عملته

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

يدرس المسؤولون في السودان تغيير العملة المحلية (الجنيه)، لمواجهة التحديات المصرفية التي ظهرت في السوق منذ نحو عام ونصف العام، إذ هبطت قيمة الجنيه السوداني إلى مستويات قياسية وانتشرت أوراق نقدية مزيفة في الأسواق، خاصة بعد تعرض المصارف السودانية لعمليات سرقة ممنهجة بسبب الحرب واستيلاء قوات الدعم السريع على مبالغ نقدية كبيرة من مطبعة العملة السودانية، وظهرت في التداولات اليومية أوراق نقدية بلا أرقام متسلسلة. محافظ بنك السودان المركزي برعي الصديق قال في تصريحات صحافية إن إدارته تسعى إلى تغيير العملة رغم أنها عملية معقدة وتحتاج إلى موارد مالية ضخمة، ولكنه قال إن كل الموارد الحالية يتم توجيهها للمجهود الحربي. وتشهد العملة السودانية تدنيا كبيرا في قيمتها مقابل النقد الأجنبي، خاصة الدولار، الذي وصل سعر صرفه لأكثر من 2700 جنيه بفعل مضاربات سماسرة العملات الأجنبية بالسوق الموازي واستمرار الحرب الدائرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ نحو أكثر من عام توقفت على أثرها الحياة الاقتصادية.

يقول المصرفي إسحاق إبراهيم لـ«العربي الجديد»، إن حالة السودان الحالية تشجع الكثير من الكيانات أو الجماعات، سواء الإجرامية أو السياسية المحلية أو الدولية، على تزوير النقود الوطنية لإشباع حاجاتها، وأيضا قد يكون سبب ذلك تمويل أنشطة تخريبية وإجرامية، بما يهدد الاستقرار الاقتصادي بالسودان في ظل ضعف أجهزة الدولة الإدارية والاقتصادية والقانونية والأمنية. ويشرح أن عملية تزوير العملات تلحق أضرارا كبيرة بعملة الدولة واقتصادها، مع فقدان الثقة بالعملة الأصلية من قِبل المواطنين والتجار والمستثمرين «كما يحدث حاليا»، وسط خلق نوع من التوتر في العلاقة بين المستثمرين والبنوك، وبالتالي يؤدي ذلك إلى كساد السلع والخدمات، إلى جانب أنها تؤدي إلى فقدان العملة الأصلية قيمتها في الأسواق المحلية والأسواق العالمية، وهو ما يؤدي إلى ضعف إقبال الأفراد والمؤسسات على العملة، وبالتالي تضعف عمليات التجارة الدولية.

أما الاقتصادي بابكر الزين، فيرى في حديثه مع «العربي الجديد»، أن تزييف الجنيه لا تقتصر أضراره على العملة فحسب، وإنما تمتد آثاره السلبية إلى مصالح الدول الأخرى، فعندما تزيد عمليات تزييف العملة المحلية، تتأثر العملات الأخرى نتيجة الترابط النقدي. وأيضاً عندما تتسع عملية تزييف العملة، يزيد المعروض من النقود، وبالتالي تضعف القدرة الشرائية لتلك العملة، وتزيد نسبة التضخم، ما يؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة. كما يؤدي تزييف العملات أيضاً إلى الاعتداء على الذمم الخاصة بالأفراد، الذين ينخدعون بالعملات المزيفة، ما يؤدي إلى إلحاق الخسائر الفادحة ويتسبب في اضطراب المعاملات التجارية. ورغم أن تقديرات حكومية سابقة قالت إن عملية تغيير العملة مكلفة ومعقدة للغاية وتحتاج إلى نحو 600 مليون دولار، لكن إبراهيم البدوي، وزير المالية السابق، يؤكد أهمية تغيير العملة للتمكن من ضبط السيولة المتداولة خارج المظلة المصرفية، ويحذر من الآثار السلبية الكبيرة التي تنجم عن وجود سيولة ضخمة خارج السيطرة.

(تومو هيرو اوسومي/Getty)

تسارع التضخم في اليابان

أظهرت بيانات نشرت الجمعة أن التضخم الأساسي في اليابان تسارع للشهر الثالث على التوالي في يوليو/تموز. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في البلاد، الذي يستثني المواد الغذائية الطازجة، 2,7% مقارنة بالعام السابق بعد صعوده 2,6% في يونيو/حزيران. وزاد المؤشر الأساسي الذي يستثني تكاليف الأغذية الطازجة والطاقة ويتابعه بنك اليابان عن كثب كمقياس رئيسي لاتجاهات التضخم الأوسع بنسبة 1,9% بعد ارتفاعه 2,2% في يونيو. وتعتبر بيانات التضخم جوهرية لاتخاذ المزيد من القرارات بشأن الفائدة من جانب بنك اليابان الذي فاجأ الأسواق في يوليو برفعها إلى أعلى مستوى في 15 عاماً في إشارة إلى استعداده لزيادة تكاليف الاقتراض.

أخبار

ارتفاع عدد الزوار الأجانب لتركيا 2,6%

أظهرت بيانات وزارة السياحة التركية الجمعة أن عدد الزوار الأجانب ارتفع 2,6% على أساس سنوي إلى 7,33 ملايين في يوليو/ تموز. وذلك مقارنة مع 7,15 ملايين زائر أجنبي في يوليو 2023 و6,66 ملايين في يوليو 2022. وأظهرت

البيانات أن معظم السياح خلال شهر يوليو هذا العام جاءوا من روسيا وألمانيا وبريطانيا وإيران وبلغاريا.

شركات طيران تحلق فوق أفغانستان بدل الشرق الأوسط

زادت الخطوط الجوية السنغافورية والخطوط الجوية البريطانية ومجموعة لوفتهانزا الألمانية رحلاتها فوق أفغانستان بعد سنوات من تجنبها إلى حد كبير لكن الصراع في الشرق الأوسط جعل منها خيارا آمنا نسبيا الآن. وتوقفت شركات الطيران تقريبا عن المرور عبر أفغانستان، التي تقع على طرق رئيسية بين آسيا وأوروبا، منذ ثلاث سنوات عندما سيطرت حركة طالبان على السلطة وتوقفت خدمات مراقبة الحركة الجوية. ولم تستأنف بعد هذه الخدمات، لكن شركات الطيران تعتبر أن الأجواء بين إيران وإسرائيل أكثر خطورة من المجال الجوي الأفغاني. وبدأت شركات طيران عديدة تسيير رحلات عبر إيران والشرق الأوسط بعد إغلاق الأجواء الروسية أمام معظم شركات الطيران الغربية مع اندلاع حرب أوكرانيا في 2022. وقال إيان بيتشينك المتحدث باسم منظمة «فلايت رادار 24» لتتبع الرحلات الجوية «مع احتدام الصراعات، تغيرت الحسابات الخاصة بالمجال الجوي الذي يمكن استخدامه. تسعى شركات الطيران إلى تقليل المخاطر قدر الإمكان وترى أن التحليق فوق أفغانستان هو الخيار الأكثر أمانا في ظل التوترات الحالية بين إيران وإسرائيل».

بريطانيا ترفع اسعار الكهرباء للمنازل 10%

قررت السلطات البريطانية الجمعة، رفع أسعار الكهرباء للمنازل بنسبة 10% اعتباراً من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، بسبب التقلبات التي تشهدها أسواق الطاقة. وقالت هيئة أسواق الغاز والكهرباء المسؤولة عن تنظيم قطاع الطاقة في المملكة المتحدة، إن الزيادة المقررة سوف تؤدي إلى رفع متوسط التكلفة السنوية لفاتورة الكهرباء المنزلية إلى 1717 جنيهاً إسترلينياً (2250 دولارا تقريباً). وأوضح «جوناثان بريرلي» الرئيس التنفيذي للهيئة، أن قرارالزيادة كان بسبب اعتماد بريطانيا على السوق العالمية للغاز التي تتسم بالتقلب، وتتأثر بالأحداث الدولية غير المتوقعة، في إشارة للحرب الروسية الأوكرانية.

محافظ «ليبيا المركزي» يشترط التوافق لاستلام مهامه

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشفت مصادر من مصرف ليبيا المركزي والمجلس الرئاسي لـ«العربي الجديد» أن اتفاقاً تم التوصل إليه لتسليم إدارة مصرف ليبيا المركزي للمحافظ الجديد محمد الشكري، المكلف من المجلس الرئاسي، على أن يتم الاستلام يوم الأحد المقبل. إلا أن الشكري اشترط حصول توافق كامل بين مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة لتفعيل قرار تعيينه، إذ أعلن المجلس الرئاسي عن تعيين محافظ جديد ومجلس إدارة للمصرف، وهو ما قوبل برفض شديد من مجلس النواب، الذي اعتبر أن المجلس الرئاسي ليست له صلاحية اتخاذ هذا القرار. وفي تدوينة نشرها على حسابه الرسمي على «فيسبوك» الجمعة، أكد الشكري أنه أدى القسم القانوني بعد صدور قرار تكليفه، إلا أن الصراعات السياسية بين الجهتين التشريعيتين حالت دون تمكينه من أداء مهامه. وأضاف أنه «ترك الجمل بما حمل» رغم المحاولات الكثيرة لتمكينه بطرق وصفها بأنها «لا تتماشى مع مبادئه وعقيدته». وأشار الشكري إلى أن قرار الابتعاد جاء «حرصاً على الحفاظ على سمعة المؤسسة النقدية، ولتفادي تأثيرات سلبية على قدرتنا في إدارة أموالنا في الخارج، مما يعيق استفادة الشعب الليبي منها لتحسين معيشته وتحقيق التنمية المستدامة». وأكد التزامه الكامل بخدمة الوطن عبر توظيف خبراته وكفاءاته الليبية لمواجهة الأزمات المالية، مثل تذبذب سعر الصرف، أزمة السيولة، ومحاربة التضخم، شريطة أن يتم ذلك وفقاً للتشريعات والقوانين النافذة. في ختام تدوينته، شدد الشكري على أن «تاريخه المهني وأخلاقياته لا تسمح له بالمشاركة في هذا العبث»، مؤكداً أن «قطرة دم واحدة من أبنائنا أعز عليه من كل مغانم الدنيا»، داعياً إلى براءته مما وصفه بـ«أفعال الظالمين». وفي الوقت نفسه، تشهد العاصمة الليبية طرابلس تحشيدات عسكرية بالقرب من مقر مصرف ليبيا المركزي، مما يعكس التوتر المتزايد حول هذه المسألة. من جانب آخر، غادرت مجموعة من الطائرات المدنية من مطار معيتيقة إلى مطار مصراتة، في إشارة إلى أن الوضع الأمني قد يكون له تداعيات على الحركة الجوية. وفي تطور آخر، حذر رئيس مجلس النواب عقيلة صالح من إمكانية إغلاق الحقول النفطية في حالة استلام الإدارة الجديدة لمصرف ليبيا المركزي، مؤكداً أن الأموال ستكون في «أيادٍ غير أمينة»، مما يعكس المخاوف من تأثير هذه التغييرات على استقرار البلاد الاقتصادي.

نقط

الاقتصاد الإسرائيلي يختنق بمؤشراته: الأرقام خطيرة

لا تنحصر مخاطر المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية بهذا العام، بل تمتد التأثيرات إلى المستقبل، وسط ارتفاع الديون والعجز وتراجع النمو والاستثمار

لحن ـ **رشا أبو زكي**

لم يمر الاقتصاد الإسرائيلي بمرحلة كالتي يواجهها منذ بدء الحرب على غزة. وعلى الرغم من أنه مسنود بمليارات الدولارات من المساعدات الخارجية خاصة الأميركية منها، إلا أن الخلل الذي أصاب بنية الاقتصاد يزداد عمقاً، ويمتد قلقاً واسعاً مدعوماً بمؤشرات تنحو بغالبيتها نحو السلبية، والأزمة السائدة حالياً هي مزيج من تداعيات الحرب على القطاعات من جهة و«سياسات تدميرية اتبعها كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير ماليته بتسلئيل سموتريش» بحسب تعبير موقع «كالكاليست» الإسرائيلي، حيث يسود عجز ضخم، وهروب المستثمرين، وعدم وجود محركات نمو لجلب الأموال، وارتفاع الأسعار، وصولاً إلى عدم القدرة على السفر إلى الخارج.

وفي تأكيد الأزمة، عانى الاقتصاد الإسرائيلي أكبر تباطؤ في الفترة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران بين 38 دولة أعضاءً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث قالت المنظمة إن إسرائيل «شهدت أكبر تباطؤ مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي من 4,1% في الربع الأول إلى 0,3% في الربع الثاني». وفي الوقت نفسه، قالت المنظمة إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ظل من دون تغيير في الربع الثاني من عام 2024، عند 0,5%.

كذا، عبرت بنوك الاستثمار العالمية الكبرى عن قلقها أخيراً، مثيرة الشكوك حول قدرة الحكومة الإسرائيلية على تصحيح وضعها المالي، إذ خفض أكبر بنك استثماري في العالم، جيه بي مورغان، توقعات نمو الاقتصاد الإسرائيلي إلى 1,4% مرتين خلال أسبوعين، لتبين أن بنكي الاستثمار غولدمان ساكس ومورغان ستانلي يتفقان أيضاً مع هذا التوجه، حيث قرر المحللان الماليان خفض توقعات النمو لعام 2024 بصورة أكثر حدة من جي بي مورغان.

وأوضح مورغان ستانلي، الذي خفض توقعات النمو للعام من 1,7 إلى 1,3% فقط أن «النشاط الاقتصادي تباطأ بقوة أكبر من المتوقع في الربع الثاني من العام حيث يظل الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للنمو ويظل التغير في الاستثمارات سلبياً». أما غولدمان ساكس فقد خفض توقعات النمو من 1 إلى 0,8% فقط لعام 2024 بعد أن أوضح أنه «فوجيء للغاية بضعف بيانات الربع الثاني من عام 2024»، في حين تبلغ توقعات بنك إسرائيل 1,5%.

هذه الشكوك والمخاطر تعصف في الأروقة الاقتصادية في إسرائيل بحدة. ففي تقرير موسع وقاس نشره موقع «كالكاليست» الإسرائيلي، يقول البروفيسور أفي بن بيبس الذي كان مديراً عاماً لوزارة المالية ومديراً لقسم الأبحاث في بنك إسرائيل إن «رئيس الوزراء ووزير المالية يمارسان سياسة مدمرة على الاقتصاد الإسرائيلي والإضرار به بشكل خطير، ونحن نرى النتائج بالفعل».

إذ إن العجز المحدد في الميزانية عند 6,6%، هو كبير جداً، لكن حتى هذا العجز الحكومي الكبير لا يعكس كل البيانات، لأنه لا يشمل في الحساب تعويضات الأسر والشركات من صندوق التعويضات (بسبب الحرب)، ولا العجز في التأمين الوطني. وإضافة هذه الأرقام، تزيد كثيراً من حجم العجز. وعملياً ارتفع العجز في يوليو/ تموز إلى 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر بن بيبس أنه «سيصل إلى 9%». أما التضخم فهو يبلغ الآن 3,2%، وهو أعلى من السقف البالغ 3%. فيما نمو الاقتصاد في الربع الثاني من عام 2024 كان 1,2% فقط، ومعدل النمو السكاني 2%، مما يعني أن المستوى المعيشي للإسرائيليين يتقلص أيضاً».

أما حول وضعية الاقتصاد ما بعد الحرب فإن الاستثمارات هي أهم أساس للنمو الاقتصادي، وقد انخفضت في الربع الثاني بنسبة 17% مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي، وهذا مؤشر يعتبره بن بيبس أنه «أمر خطير للغاية». علاوة على ذلك، انخفضت الاستثمارات في مجال التكنولوجيا الفائقة، ويضيف أن «المشكلة أن النمو، المنخفض أساساً، معظمه يأتي من الإنفاق الحكومي، الذي يزيد بسبب الحرب وبسبب الرغبة في تحسين وضع مجموعتين: المتدينين والمستوطنين».

وسيناريو الذعر في إسرائيل بدأ فعلياً في التكوّن، حيث إن «أزمة الدين، يمكن أن تسحقنا بطريقة سنشعر بها جميعاً» وفق باني سبيتزر الأستاذ في الجامعة العبرية وهو خبير في التاريخ الاقتصادي والاقتصاد التجريبي والهجرة، إذ الدين الذي يخرج عن نطاق السيطرة سيقود إلى وضع مماثل للأرجنتين أو اليونان، في حال تفاقمت الحرب أو استمرت لفترة أطول بكثير مما هو مخطط له، وسط إنفاق مئات المليارات من الشواكل الإضافية.

وفي موازاة هذه المؤشرات، تتصاعد الخلافات بين السلطات المالية في إسرائيل، حيث وجه وزير المالية سموتريتش رسالة إلى مفوض الميزانيات يوغيف غرادوس، قال فيها: «ما دامت لا تتفق مع سياستي الاقتصادية وتعتقد أنك تواجه صعوبة في تنفيذها، فمرحباً بك في التنحي. وإن بقيت مستمراً في منصبك، فأنت تابع لي وستتبع سياساتي وتعليماتي».

تحرك أمام بورصة تل أبيب، 18 يوليو 2023 (Getty)

1%

نسبة ارتفاع الفائدة على أقساط الديون الإسرائيلية منذ شهر يناير/كانون الثاني الماضي بسبب الحرب، وتشير التقديرات إلى أن هذه تكلفة إضافية بـ15 مليار شيكل (4 مليارات دولار) سنوياً

مال وناس

التحويلات مصدر الدخل الأول لليمنيين

تعز ـ **فخر العزب**

عند مطلع كل شهر، تذهب أم عصام إلى محل الصرافة القريب من منزلها وسط مدينة تعز لاستلام حوالة مالية محولة من ابنها المغترب في السعودية، حيث بات هذا المبلغ هو الدخل الوحيد للأسرة عقب اندلاع الحرب في اليمن في مارس/ آذار 2015. تقول أم عصام لـ«العربي الجديد» إنه «بعد اندلاع الحرب في تعز، فقد زوجي راتبه، كما أن الحرب أفقدتنا جميع مصادر الدخل، وكنت أملك بعض الحلي والذهب، فقمت ببيعها من أجل شراء فيزة عمل لابني الأكبر كي يسافر للسعودية ويشتغل هناك، والآن لا يوجد لدينا مصدر دخل سوى ما يرسله ابننا لنا، حيث يحول لنا ألف ريال شهرياً، بالكاد تكفينا لنعيش على الكفاف لمدة شهر».

أسرة أم عصام هي واحدة من ملايين الأسر اليمنية التي باتت تعتمد بشكل رئيس على تحويلات أبنائها المغتربين في الخارج، بعد توقف صرف رواتب الموظفين الحكوميين منذ سبتمبر/ أيلول 2016، وانهيار سعر الصرف، وانعدام فرص العمل، واضطرار مئات آلاف الأسر اليمنية للنزوح إلى القرى والمدن الأخرى هرباً من المعارك المسلحة بين الحكومة المعترف بها دولياً، وحكومة الانقلابيين الحوثيين.

وقد أصبحت السعودية هي الوجهة المفضلة للاغتراب بالنسبة لليمنيين، نتيجة توفر فرص العمل بشكل كبير، والتي تضمن مقابلاً مادياً مقبولاً لدى المغترب، سواء كان يحمل مؤهلاً علمياً كي يعمل في مجال تخصصه، أو لا يحمل أي مؤهل حيث يعمل في مهن وحرف مختلفة تضمن له ولأسرته عيشاً كريماً. المهندس أحمد المجيدي، مغترب يمني في السعودية، يقول لـ«العربي الجديد»: «تخرجت من كلية التجارة في جامعة تعز، وأصبحت غير قادر على السفر إلى صنعاء والبحث عن فرصة عمل لأسباب أمنية، أضف لذلك قلة توفر فرص العمل عما كانت عليه قبل الحرب، بالإضافة إلى انعدام فرص العمل في المناطق المحررة، وإن توفرت فرصة عمل فلا يمكن الحصول على راتب أكثر من 200 دولار». يضيف المجيدي: «هذا الوضع الذي عشته مع أصدقائي الشباب من أبناء منطقتي جعلنا نرى أن الخيار الوحيد هو الاغتراب بحثاً عن الرزق، بعث بعض المقتنيات الخاصة بأسرتي، واقترضت مبلغاً من المال لشراء فيزة عمل في السعودية، وأغتربت للعمل مع حوالي 100 شاب من أبناء قريتي يحملون مؤهلات علمية في المحاسبة والهندسة والطب». المحلل الاقتصادي، إياد سعيد، يقول لـ«العربي الجديد» إن هناك ما يقرب من مليون أسرة يمنية تعتمد بشكل رئيسي على تحويلات أبنائها المغتربين، وخاصة المغتربين في السعودية وأميركا، حيث تقدر التحويلات المالية إلى اليمن سنوياً بما يقرب من تسعة مليارات دولار، معظمها من تحويلات المغتربين، وجزء منها تحويلات المنظمات الدولية، حيث تصل النسبة العظمى من هذه التحويلات إلى مناطق سيطرة الحوثيين نتيجة تركز النسبة الأعلى من السكان في تلك المناطق والمقدرة بـ 70%، بالإضافة إلى وجود مقرات المنظمات الدولية في صنعاء». ويضيف المحلل الاقتصادي أن تحويلات المغتربين ساهمت في إبقاء دورة الاقتصاد خلال الحرب اليمنية، حيث مثلت المصدر الوحيد للدخل لمئات الآلاف الأسر التي باتت تعتمد بشكل رئيسي على ما يتم تحويله لها من أبنائها المغتربين، في ظل الوضع الاقتصادي المنهار والمتمثل بالتضخم، وضعف القيمة الشرائية للريال اليمني، وارتفاع الأسعار، وانعدام فرص العمل، وتوقف صرف الرواتب، وقلة قيمة الراتب - في حال تم صرفه - حيث صار راتب الموظف الحكومي في المتوسط أقل من 50 دولاراً». وأكد المحلل الاقتصادي أن التحويلات المالية للمغتربين تلعب دوراً هاماً في دعم الاقتصاد اليمني، وتعد من أهم الموارد المالية للدولة، ومن شأنها تعزيز استقرار سعر الصرف في اليمن، وتحسين مستوى المعيشة لمئات الآلاف من الأسر التي تعتمد بشكل رئيسي على تحويلات أبنائها المغتربين».

محل صرافة في عدن، 14 يوليو 2021 (صالح العبيدي/ فرانس برس)

أخبار العرب

العراق يتخذ إجراءات لخفض إنتاجه النفطي

أعلنت وزارة النفط العراقية أنها اتخذت إجراءات ملموسة في إطار تخفيض مستويات إنتاج النفط التزاما بقرارات مجموعة أوبك+. وقالت الوزارة في بيان، الجمعة، إنه في إطار التزام وزارة النفط العراقية بقرارات مجموعة أوبك+ الرامية إلى تحقيق استقرار أسواق النفط العالمية تؤكد وزارة النفط مجدداً جديتها في الالتزام بقرارات تخفيض الإنتاج الطوعية التي تم الاتفاق عليها ضمن المجموعة. وأوضحت الوزارة أنها قامت باتخاذ خطوات حقيقية وملموسة لتخفيض مستويات الإنتاج مع العمل على تعويض الكميات التي تجاوزت مستويات الإنتاج المقررة خلال الأشهر السابقة. وكانت وزارة النفط العراقية قد أكدت في شهر يوليو/ تموز الماضي التزام العراق بالتخفيضات الطوعية المتفق عليها في أوبك مشيرة إلى أن العراق سيعوض أي فائض في الإنتاج بداية العام المقبل. وقالت إنها ستلتزم بمستوى الإنتاج المطلوب في الاتفاق والبالغ 4 ملايين برميل يومياً. لشهر يوليو والأشهر القادمة الإضافة إلى تعويض الفائض في الإنتاج منذ بداية العام خلال فترة التعويض والتي تمتد حتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول 2025.

ارتفاع سعر النفط العماني أكثر من دولار

بلغ سعر نفط عُمان الرسمي الجمعة تسليم شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل 76 دولارًا و62 سنتًا. وشهد سعر نفط عُمان ارتفاعًا بلغ دولارًا و47 سنتًا مقارنة بسعر يوم الخميس والبالغ 75 دولارًا و15 سنتًا. وأشارت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى أنّ المعدل الشهري لسعر النفط الخام العُماني تسليم شهر أغسطس/ آب بلغ 82 دولارًا و50 سنتًا للبرميل، منخفضًا دولارًا و39 سنتًا مقارنةً بسعر تسليم شهر يوليو/ تموز الماضي.

اسعار المحروقات في لبنان تتراجع

شهدت أسعار المحروقات في لبنان انخفاضاً الجمعة وفقاً لبيانات وزارة الطاقة، وتراجع سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان 17 ألف ليرة ليصل إلى مليون و547 ألف ليرة، و98 أوكتان 18 ألف ليرة إلى مليون و586 ألف ليرة، والمازوت 13 ألف ليرة إلى مليون و391 ألف ليرة، فيما استقرّ سعر قارورة الغاز عند 908 آلاف ليرة. (الدولار 89,7 ألف ليرة)

تقارير عربية

قطاعات

غلاء الكهرباء تهدد «مصر للألمونيوم» بالإفلاس

القاهرة ـ **عادل صبري**

أعاد ارتفاع فواتير الكهرباء للقطاع الصناعي في مصر مخاوف إفلاس أكبر شركة حكومية لصناعة الألمونيوم، فيما تتوجه شركات الإسمنت إلى خفض معدلات الإنتاج لمواجهة زيادة الكلفة وقلة الطلب. وتسببت الزيادة على الفواتير في قطاع يستهلك نحو 30 في المائة من الطاقة في زيادة كلفة الإنتاج في صناعات الحديد والمسابك ما بين 170 و200 جنيه للطن.

وكشف محمد البهي، مدير غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن عدم إخطار وزارة الكهرباء اتحاد الصناعات بالأسعار الجديدة مباشرة، مشيرا إلى أن العاملين في الصناعة تعاملوا مع ما نشرته الصحف على أنه واقع سبق أن اتفقوا مع الحكومة على تنفيذه منذ خمس سنوات، وأكد أن الاتفاق يتضمن رفع أسعار الكهرباء تدريجيا للقطاعات الصناعية، للوصول إلى سعر كلفتها الاقتصادية عام 2024، والذي تأجل تطبيقه لمدة عامين، ثم شرعت الحكومة بتنفيذه في يناير/ كانون الثاني الماضي. أشار البهي إلى أن شركات الحديد والصناعات المعدنية ستلجأ إلى امتصاص قيمة الزيادة بإجمالي تكاليف التشغيل، والتي لن تؤثر كثيرا على سعر المنتج، في ظل الأسعار المرتفعة لطن الحديد عند حدود 45 ألف جنيه للطن، مشددا على أن شركة مصر للألومنيوم ستظل أكبر خاسر جراء رفع أسعار الكهرباء، لأنها تمثل 40% من كلفة التشغيل والإنتاج.

> قلق على مصير آلاف العمال مع ارتفاع تكاليف الإنتاج

ورفعت وزارة الكهرباء سعر الكيلووات للشركات الصناعية بنحو 55 قرشا دفعة واحدة، ليصل إلى نحو 1,95 جنيه للكيلووات. تتسبب زيادة قرش واحد على تعرفة الكهرباء في رفع قيمة فاتورة الاستهلاك لشركة مصر للألمونيوم بنحو 50 مليون جنيه سنويا، وفق دراسة فنية للدكتور مدحت نافع، رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية السابق، التي تمتلك أصول «مصر للألمونيوم». (الدولار 48,8 جنيها) أكد نافع في دراسته الفنية أن الحكومة تبيع الكهرباء للمصنع المملوك للدولة، المنشأ عام 1969، لاستهلاك ثلث قدرات محطة التوليد المائية من كهرباء السد العالي، التي تصل إلى 2,1 جيغاوات، تعد من أعلى المعدلات عالميا، حيث تحرص الدول على تسعير الطاقة للمصانع مربوطة بسعر البيع لقطاع الألمونيوم، كجزء من الحماية الوطنية للصناعات الحيوية، التي تجد منافسة شرسة بالأسواق الدولية وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة.

بلغت قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية بمصر للألمونيوم نحو 500 مليون جنيه عام 2021، ارتفعت بنسبة 12% في يناير 2024، بينما تقدر الزيادة الجديدة بنحو 30%. تدفع زيادة فاتورة «مصر للألمونيوم» إلى خسائر تقدر بنحو 1,5 مليار جنيه سنويا، دفعتها إلى الاتفاق مع شركة أوروبية لإقامة محطة توليد كهرباء خاصة بقدرة 1000 ميغاوات، تعمل بنظام مزدوج يعمل بالطاقة الشمسية والوقود الحراري، على مرحلتين.

تعلق الشركة العامة آمالها على إنهاء المحطة الخاصة، بينما تأتي الزيادة الجديدة في الأسعار لتحد من قدرتها على تمويل المرحلة الثانية من المشروع، الذي يوفر نحو ثلث احتياجات المصانع، بينما تبقى رهينة احتياجاتها من الكهرباء التي تردها مباشرة من الشبكة العامة. تدفع الأزمة المالية شركة مصر للألمونيوم إلى الاقتراض من البنوك بضمان أصولها، وفي ظل قرارات اتخذتها الحكومة أخيرا تفيد بأن الشركة التي تتعرض لتآكل رأسمالها تتعرض للدمج بشركات أخرى أو للتصفية، بما يهدد مصير سبيدأ المواطن بالتماس تحسّن تدريجي في التغذية بدءاً من السابع والعشرين من الشهر».

وعن سيناريوهات مواجهة الحرب المفتوحة تحدث فياض عن أنّ «بعض المستشفيات الحكومية تحصل على التغذية مباشرة من شركة كهرباء لبنان، وفي حال حصول أي طارئ ممكن الاعتماد على الشبكة الكهرمائية في بعض المستشفيات بحسب موقعها». وطمأن فياض الى أنّ «لدى لبنان ما يكفي لمدّة شهر أو أكثر من الحاجة للمواد النفطية للاحتياجات الضرورية».

مصنع الألمونيوم في الإسكندرية، 11 يوليو 2024 (محمود الخواص/ Getty)

لبنان ينتظر الفيول الجزائري

أعلن وزير الطاقة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض أن «باخرة الفيول التي انطلقت من الجزائر تصل الى لبنان الاثنين في 26 الجاري». وأوضح فياض في حديث إذاعي الجمعة أنّ «الوزارة أخذت عيّنة من الحمولة حيث سيتم فحصها وإذا تطابقت مع المواصفات اللازمة سيبدأ المواطن بالتماس تحسّن تدريجي في التغذية بدءاً من السابع والعشرين من الشهر».

مال وأعمال

الخليج أولوية اقتصادية في بريطانيا

مسقط ـ **كريم رمضان**

على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها المملكة المتحدة، بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، ثمة حماسة متصاعدة بين المستثمرين البريطانيين للاتجاه نحو الفرص الجديدة التي قد تتيحها الشراكات الاقتصادية المتنامية مع دول مجلس التعاون الخليجي، استناداً إلى إحصاءات حديثة نشرتها هيئة التجارة البريطانية، تفيد بتخطي الاستثمارات الخليجية في بريطانيا حاجز الـ 100 مليار دولار العام الماضي. ويمثل الارتفاع في حجم الاستثمارات الخليجية في بريطانيا في 2023 نسبة 20% مقارنة بعام 2022، ما يعكس الثقة المتزايدة لدول الخليج في الاقتصاد البريطاني، وهو ما تعزز بعد نتائج الانتخابات البريطانية الأخيرة، التي جرت في 4 يوليو/تموز الماضي، وأسفرت عن فوز حزب العمال. وتؤكد بيانات مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني بشأن التجارة بين بريطانيا ودول الخليج، تحقيق زيادة بنسبة 15% خلال النصف الأول من العام الحالي، ما يشير إلى ديناميكية هذا التعاون الاقتصادي. وتشير بيانات أخرى صادرة عن البنك المركزي البريطاني إلى أن القطاع المالي البريطاني اجتذب استثمارات خليجية إضافية بقيمة 30 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

ويشير الخبير الاقتصادي، نهاد إسماعيل، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الانتخابات العامة البريطانية، التي أسفرت عن سقوط حكومة حزب المحافظين بقيادة ريشي سوناك، من شأنها أن تدفع باتجاه استمرار تعميق العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وينوه إسماعيل، في هذا الصدد، بلقاء رئيس الحكومة البريطانية الجديدة، كير ستارمر، بأمير قطر الشيخ، تميم بن حمد آل ثاني، في باريس 3 أغسطس/آب الجاري، مشيراً إلى أن العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ودول مجلس التعاون مرشحة للتطور، خاصة في مجالات مثل العقارات. ويعزز من هذا التطور استئناف المفاوضات بين بريطانيا ودول المجلس هذا الخريف بشأن التوصل إلى اتفاقية تجارية حرة، وفقاً لما أعلنه وزير التجارة والعمل البريطاني الجديد، جوناثان رينولدز، إذ بلغ حجم الصادرات البريطانية إلى الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حوالي 61 مليار جنيه إسترليني عام 2022، رغم التحديات التي فرضها وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. وتحظى بريطانيا باستثمارات خليجية ضخمة، من أبرزها الاستثمارات القطرية التي تبلغ وحدها 50 مليار دولار، وتستمر في التصاعد، وذلك في إطار برامج تنويع الاقتصاد، إضافة إلى برامج الإمارات والسعودية الاستثمارية، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط بكونه مصدراً رئيسياً للإيرادات، بحسب إسماعيل.

ويخلص إسماعيل إلى أن الفرص سانحة لتعاون واعد بين بريطانيا ودول الخليج في مجالات الطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ ازداد اهتمام الحكومة البريطانية بتقوية نشاطاتها الاقتصادية مع الدول الصديقة، لا سيما تلك المصنفة شريكاً استراتيجياً ومصدراً موثوقاً للطاقة التقليدية. وفي السياق، يشير أستاذ الاقتصاد بجامعة نيس الفرنسية، الان صفا، إلى أن المملكة المتحدة تشهد تحولات سياسية واقتصادية مهمة في أعقاب الانتخابات الأخيرة، مؤكداً أن العامل الأهم بالنسبة للمملكة المتحدة هو قوتها في الأسواق المالية، حيث تستثمر دول الخليج الكثير من أموالها في بريطانيا، كما أن جزءاً كبيراً من تمويل الشركات الخليجية يمر عبر الأسواق المالية البريطانية.

وعلى صعيد الطاقة، يلفت صفا إلى توجه حزب العمال نحو السياسات الأوروبية، ما قد يعني الاعتماد بشكل أقل على النفط والغاز في السنوات القادمة، وزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، ويرى أن هذا التوجه قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز من دول الخليج، مقارنة بما كان عليه في السابق. وللتعامل مع هذه التغيرات، يشدد صفا على ضرورة تنويع دول الخليج علاقاتها الاقتصادية مع مختلف البلدان، وعدم الاعتماد على عدد محدود من الشركاء التجاريين، لافتاً إلى أن زيادة عدد الشركاء التجاريين يوفر لدول الخليج فرصاً أكبر للتكيف مع التغيرات التي تحدث في بعض البلدان.

وعلى الصعيد المالي، يؤكد صفا أهمية تنويع العلاقات المالية لدول الخليج، سواء من ناحية الاستثمارات في الأسواق العالمية، أو استخدام هذه الأسواق لتمويل شركاتها واستراتيجياتها المستقبلية، مشيراً إلى أن هذا التنويع يساعد في حماية دول الخليج من تقلبات أسعار العملات.

أخبار العالم

توريد النفط الروسي للمجر عبر اوكرانيا

كشفت المجر أن شركة التكرير «مول» تبحث حلاً بديلاً للحصول على النفط الخام من شركة «لوك أويل» الروسية عبر أوكرانيا، ربما في الأشهر القادمة، رغم أن الأمر قد يرفع تكاليف النقل. وشددت كييف العقوبات على «لوك أويل» بسبب غزو أوكرانيا، ما منع الشركة فعلياً من استخدام الدولة التي قطّعت الحرب أوصالها كطريق عبور لمنتجاتها. أثر ذلك على المجر وسلوفاكيا، اللتين حصلتا على إعفاءات مؤقتة من عقوبات الطاقة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا.

قروض لدعم القطاع العقاري الصيني

وافقت البنوك التجارية في الصين هذا الأسبوع على منح قروض بقيمة إجمالية ناهزت 200 مليار دولار لمشروعات عقارية بموجب آلية تُدعى «القائمة البيضاء». ويشير مصطلح «القائمة البيضاء» إلى آلية تمويل بدأت الصين تطبيقها في نهاية يناير الماضي، يتم خلالها ترشيح حكومات المدن مشروعات سكنية للبنوك تصلح لتلقي الدعم المالي، فضلاً عن مساهمة الإدارات المحلية كوسيط للتنسيق بين المؤسسات المالية المختلفة لتلبية احتياجات المشروعات.

ارتفاع اسعار العملات المشفرة

ارتفعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الجمعة، بدعم من توقعات التيسير النقدي في أميركا بحلول الشهر القادم، وفي ظل التقلبات التي يعانيها سوق الأصول الرقمية في الآونة الأخيرة. وزادت البيتكوين بنسبة 1,26% إلى 61056,18 دولاراً، وارتفع كل من الإيثريوم بنسبة 2,44% إلى 2669 دولاراً، والريبل 0,47% إلى 59,93 سنتاً.